

النمو المتسارع كانت الهجرة من الجنوب الزراعي الى الشمال ، لبناء الصناعة ، فكان ان اهتمت الزراعة وبقي الريف بائسا ، شهادة من شهادات التخلف الحقيقية التي غطاها بريق نمو القطاع الصناعي السريع ، وبالنهضة الصناعية تلك وازدهار قطاع التصدير ، انتعشت ايطاليا ، ولكن لم ينتعش الحزب الشيوعي ، فقد ظل يؤيد ولكن بهدوء ملحوظ ، النضالات العمالية المطالبة ، وكان يبرر تلك البرودة بانها لانتقاء عودة الفاشيين ، وقد كان ذلك التهويل يخطر عودة الفاشية من ابرز اسلحة قوى اليمين التي تتهرب في وجه الشيوعيين ، وقد انعكست سياسة الحزب بالتحرك الهادئ حتى لا يستيقظ « وحش الفاشية من غفوته » على شعبيته ، فقد ادى خطه المهادن الى انسحاب العديد من الشيوعيين المناضلين في المراكز المؤثرة في الحزب ، او طردهم ، وبذلك خرج الشيوعيون خاسرين من انتخابات سنة 1900 ، ولكنهم ظلوا يناضلون بالبرودة ذاتها ، حتى اوائل الستينات ، عندما وصل الازدهار الاقتصادي الى الارجح ، وعندما بدأ يظهر ضعف الحزب الديمقراطي المسيحي .

بدء سقوط اليمين

في سنة 1973 تحالف المسيحيون الديمقراطيون مع اشتراكيي يسار الوسط ، بعدما فشلت الجماهير

كيسنجر : لا ... رغم تسويتهم التاريخية



الايطالية محاولتهم التحالف مع الفاشيين . ولكن الاشتراكيين لم يحصلوا سوى على الوزارات الثانوية ، وهذا زاد في نفمة الجناح اليساري فيه الذي رفض اساسا مبدأ التحالف مع الحزب الديمقراطي المسيحي اليميني ، وحصل بالتالي انشقاق انشأ اليساريون من بعده « الحزب الاشتراكي للوحدة البروليتارية » . ومنذ ذلك التاريخ بدأ ضعف الديمقراطيين المسيحيين يظهر ، بظهور تخلف المجتمع بعد توقف دولاب الازدهار الاقتصادي . فقد بدأ الناس يشعرون بقوة متزايدة ، بالفعبن اللاحق بهم ، كانت الجماهير تتسائل عن سبب تضخمها الكبيرة من اجل تحقيق الازدهار من دون مقابل ، من دون ان يعكس ذلك على مستواها الحياتي ، في الشمال كان كبت العمال هو السياسة القائمة ، اما في الجنوب فقد كان الازدهار هو السياسة القائمة ، وكانت بذلك نتيجة تضخيم الطبقات الكادحة ، ازدهار الطبقة البورجوازية الكبيرة ، واتساع الهوة بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي البائس ، وازدياد حدة التناقضات الاجتماعية .

وهذا التطور بدأ يعمل ضد مصلحة الحزب الديمقراطي المسيحي القائم . فقد اخذت نفمة الجماهير تشتد ، وبدأت مطالبتها بالزيد من المكاسب الديمقراطية ، بالزيد من الحقوق ، تؤدي الى ولادة تشكيلات يسارية جديدة . ويمكن القول انه مع قدوم عام 1978 بدت الجماهير مستعدة للقتال من اجل مصالحها ، فعلى الجبهة العمالية كانت نفمة العمال في اوجها على النقابات التي اصبحت نموذجاً للبروقراطية ، وعلى الجبهة الطلابية غليان شديد ، وكان القاسم المشترك بين الجبهتين المتحركتين ، المطالبة بالنضال من اجل السلطة ، وقد اتسعت الحركة الطلابية من بضعة جامعات الى حركة على مستوى البلاد ككل . ولم تستطع سلطة الديمقراطيين المسيحيين انذاك والتي شلت بفعل اتساع موجة النضالات الجماهيرية ، سوى الاستجابة المألوفة من اي نظام رجعي فاسد وعاجز امام مطالب اكثرية الشعب بالاصلاح الديمقراطي وتلبية حاجاته الملحة . فردت بعنف شديد ، ولكن اساليب القمع اعطت بالطبع النتيجة المعكوسة لما توخاه الحكم منها ، فقد هب العمال يدعمون الطلبة في نضالهم ، وبهذا وبوصول الحركة الجماهيرية والقوى الطلابية ، الشيوعي والقيادات النقابية يفقدون السيطرة على العمال ، الذين تحولوا الى بناء منظماتهم البديلة داخل المصانع نتيجة خيبة امل طويلة من قياداتهم البيروقراطية ، ومن دعم الحزب غير الفعال لنضالاتهم .

ولكن الشيوعيين عندما فقدوا عمليا ، جماهير الطلاب والعمال ، ادركوا خطورة الاستمرار على نهجهم السابق ، وقرروا العمل لاعادة اكتساب هذه الجماهير المناضلة ، لكن دون التخلي عن تراجعهم الاساسي عن الثورة ، فاهدثوا تغييرات

في قيادات النقابات العمالية لتحسين صورتها واعادة ربطها مع قواعدها العمالية . وبينما نجح الحزب في استعادة العمال ، لم تنجح السلطة في قمع الحركة الطلابية كما فعلت فرنسا اثر ايار الساخن سنة 1978 .

فلقد فشل الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم في عملية التحديث المطلوبة ، وهذا ما ادى الى اتساع الهوة الاقتصادية - الاجتماعية ، وازدياد حدة التناقضات الطبقية ، فالمتجمع غير المحدث التحديث اللازم ، لا يستطيع استيعاب الاجيال الجديدة المتفرجة من المعاهد العلمية ، تبحث عن دورها في المجتمع ، وبذلك اصبحت البطالة ظاهرة ملازمة في الحياة الايطالية ، كذلك ظاهرة **Under employment** ، او التوظيف الادنى من كفاءة الموظف .

صعود الحزب الشيوعي

بدأ الحزب الحاكم يفقد شعبيته بفقدان اصوات الناخبين بصورة متزايدة ، ففوضا عن المباشرة بالاصلاحيات التي تتطلبها البلاد بصورة ملحقة ومتزايدة غرق اكثر فاكتر في العجز وفي الفستاد المستشري ، بحيث اصبحت الفضاخ ، من رشايي وغيرها ، اداة اسبوعيا يطالها الرجل الايطالي العادي ، ان ، ببرودة نتيجة الالفة مع فضاخ القيمين على مستقبله ، وقد وصل غباء قيادات هذا الحزب لرجعي القائم ، حد انها راحت تهدد الحركة الجماهيرية بالسلح القديم : بخطر انقلاب عسكري يميني ، فيما اذا استمرت في غليانها النضالي . وبالفعل راحت اجهزة السلطة المعنية تشجع الفاشيين الجدد الذين برزوا في بضعة تشكيلات مع ولادة الازمة الاقتصادية التي اصبحت مزمنة اليوم ، فمع انتعاش واتساع قوة الحركة الجماهيرية المطالبة بالاصلاحيات الجذرية ، وازدياد قوة الشيوعيين وظهور تشكيلات يسارية جديدة ، انتعشت

الفاشية الجديدة مدعومة بتسامح السلطة تجاهها ، وتواطؤ بعض اجهزة هذه السلطة معها ، لتقف كقوة ارهابية تخريبية في وجه المد اليساري في البلاد .

ولان الديمقراطيين المسيحيين ليسوا بالحزب المتجانس ، فان الحزب يشهد باستمرار ، صراعا على السلطة وعلى المنافع في داخله ، تشغله اكثر وتستدرد على اهتمامه اكثر مما تفعل مشكلات البلاد المستعصية ، انهم يحتكرون الحكم ولكنهم لا يحكمون ، كل شيء ينهار في البلاد ، وهم منشغلون بالصراع على مصالحهم ، بينما الشيوعيون يواصلون السعي بخطوات جادة وحذيفة نحو التمثيل اشعبي المتزايد : عين على صناديق الاقتراع في مواسمها ، وعين على السلطة التي يقتربون منها باضطراد ، يساعدهم نبذهم مبدأ ديكتاتورية البروليتاريا في اكتساب شرائح بورجوازية ...

ويمكن القول بان عاملين ساهما في قدرة الحزب الشيوعي على الوصول الى فئات من البورجوازية وتحصيل تأييدها السلبي ، بمعنى التأييد ولكن ليس من المنطلق الابدولوجي . الاول ان عدد العاطلين عن العمل في البلاد اصبح يزيد عن مليون عامل ، وهذا الرقم يزداد بعودة الايدي العاملة الايطالية المهاجرة في اوروبا ، العائدة الى وطنها نتيجة لازمة الرأسمالية التي حلت بحددة ، على مجتمعات اوروبا الغربية ، حيث العمال الاجانب هم اولى ضحايا البطالة فيها ، والاقتصاد المتدهور ، وعجز الحكم القائم عن الاصلاح الاقتصادي ، لا يترك مجالاً للامل بان هذا العجز الزمناً للديمقراطيين المسيحيين محتكري السلطة ، يمكن ان ينقلب اعمالا اصلاحية عاجائية . ثانيا ، ان الشيوعيين مسؤولون عن ادارة اقاليم وحدهم بالاضافة الى ادارتهم عددا اخر منها بالاشترك مع الاشتراكيين ، وان تلك الاقاليم تشكل بالفعل نموذجا للعقلية الاصلاحية ، الجادة ولحكم نظيف ، لا علاقة له بالفساد والفضاخ التي تبقى حكرا للحزب الديمقراطي المسيحي ، وخاصة «الاطمئنان» الى ان الشيوعيين لا يطعمون بان يكونوا شيوعيين ، بل تعهدوا بالانقاذ الاصلاحى .

ان هذه العوامل ساعدت على تغلغل الشيوعيين في اوساط فئات من البورجوازية التي ترى ان في مصلحتها الحيوية وضع حد لحكم العجز والافلاس والفضاخ ، القائم ، وقد جذبتها التجربة الناجحة لحكم الشيوعيين في البضعة اقاليم التي يشرفون على ادارتها ، فقد كان الحزب الديمقراطي المسيحي في الانتخابات العامة والاقليمية ، في السنين الاخيرة منذ انفجار ازمت النظام الازمنة ، كان يدفع ثمن هذا العجز وهذا الفساد الذي اصبحت تتميز به حكمه ، فكان يخرج من امتحانات مقارنة القوة وخسائره التمثيلية تزداد بينما اربح الحزب الشيوعيين التمثيلية تزداد ايضا .

الاربعمينات ، الى النقطة التي يقرر فيها طرح « التسوية التاريخية » الشهيرة ، ببرنامجهما الاصلاحى الذي وصل حد اغراء حتى بعض انصار الحزب الديمقراطي المسيحي الشاعر بالفخية المتزايدة ، ودعاهم الى الجهر بتأييد مشروع « التسوية التاريخية » الشيوعي .

اية تسوية تاريخية ؟

فعندما اعلن امين عام الحزب الشيوعي انريكو برلينغوير التسوية التاريخية لم يكن يستحدث امرا غريبا ، فالحزب الشيوعي عندما نبذ اسلوب الثورة المسلحة للوصول الى السلطة منذ اجتماع ساليرنو ، واعتماد الاساليب المتبعة في الديمقراطيات البورجوازية الغربية ، فانه كان بالتالي يحدد ان طريق الشيوعيين الايطاليين الى السلطة ، هو عبر صناديق الاقتراع ليس الا .

واعتمادهم على هذا الطريق يجعل من المستبعد او من المستغرب ان يدعو الحزب في وقت من الاوقات ، او ان يطالب بالمشاركة في الحكم مع الديمقراطيين المسيحيين الحاكمين ، وقد فعل ذلك في سنة 1974 ، وما زال منذ ذلك التاريخ يعلن ويطالب ، بان الحكم القائم لا يستطيع حل مشكلات ايطاليا الاجتماعية والاقتصادية لابعادها عن شفير الهاوية ، باصراره على استبعاد الشيوعيين عن الحكم وقد اصبحوا ثاني اكبر قوة سياسية في البلاد مع فارق ضئيل جدا بينهم وبين الديمقراطيين المسيحيين ، ويتلاقى المراقبون السياسيون على ان هذا الفارق سيزول مع اول امتحان قادم للقوة على الساحة ، ومن الان حتى ربيع السنة القادمة ، امام الشيوعيين الفرصة ، او المناسبة التاريخية لتحقيق مشروع تسويتهم « التاريخية » ، والمباشرة في محاولة التنفيذ الناجح لبرنامجهم الاصلاحى المرفق بمشروع « التسوية التاريخية » . وبالمقابل فان هذه المسافة الزمنية لا تشكل فرصة للحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم ، لانه كما ثبت طوال الاعوام السابقة ، اعجز من ان يقوم بمحاولة لانقاذ نفسه . ومع ذلك فان هذه المرحلة « الانتقالية » القائمة الان ، ستكون شديدة الاهمية لاسباب ليست اقلها سعي الولايات المتحدة الامبريالية ، كما قال كيسنجر ، القيام بكل ما في وسعها لمنع وصول الشيوعيين الى المشاركة في الحكم ، في ايطاليا ، وسعي الكنيسة الكاثوليكية للعب دور في مكافحة هذا التطور « الخطير » بنظرها ، وهي التي انطلقت اخيرا فيما يشبه بداية حملة صليبية ضد الشيوعيين . لقد انفقت السبي اى . اى . ٧٤ مليون دولار على الساسة اليمينيين منذ سنة 19٤٨ ، وتلقي الكنيسة عددا لا يحصى من العظات على المؤمنين ... ولكنها لم تلب يوما حاجة اوسع جماهير الشعب للاصلاح الجذري الملح .

اليران : قافلة الشهداء تكبر...

تتشدد اجهزة السلطة اليرانية في عمليات تصفية المناضلين الوطنيين اليرانيين ، وتتوالى عمليات الاعدام وعمليات التكنيل بالمعتقلين السياسيين خلف جدران السجون في البلاد . وقد انعكس ذلك في حقيقة ان حوالى ٣٠ مناضلا قد استشهدوا منذ بداية العام .

ففي خلال اقل من شهرين نفذت السلطة حكم الاعدام بحق تسعة من الثوار اليرانيين من بينهم رفيقة مناضلة ، وذلك بعد مضي فترة وجيزة على القاء القبض على مجموعة من ثوار منظمه « مجاهدي الشعب » ...

كذلك استشهد المناضل معصوم خاني تحت التعذيب ، واعترفت مصادر السلطة بوفاته في السجن .

ومن ناحية اخرى ، شهدت طهران وعدة مدن ايرانية اخرى ، عددا من الاشتباكات في الفترة الاخيرة ، بين مجموعات من منظمة فدائى الشعب وقوات السلطة استشهد خلالها عدد من الثوار وتكبدت قوات الامن عددا من القتلى والجرحى ، وكانت تلج الاشتباكات قد انفجرت خلال عمليات مدهامة قوى الامن للمنازل التي تشبه بها بقصد تفتيشها بحثا عن الثوار .

ومن ابرز تلك الاشتباكات الاخيرة اثنا عشر الاول عندما داهمت قوات البلطة احد مقرات الثوار فاشتبكت معهم ، واستخدمت الرشاشات والمسدسات والقنابل اليدوية . وقد فجر الثوار انفسهم بالقنابل اليدوية حتى لا يقعوا اسرى احياء في ايدي السفاك بعد ان نفذت ذخيرتهم . والثاني ، عندما اعترفت اجهزة الاعلام اليرانية بوقوع اشتباك في مدينة تبريز بين مجموعة من مقاتلي منظمة فدائى الشعب وقوات الامن ، استمرت يومين كاملين ، وحتى استشهاد الثوار الخمسة الذين كانوا محاصرين في نقطة الاشتباك .

اما في طهران ، فقد استشهدت ثلاث رفيقات ، من منظمة فدائى الشعب خلال اشتباكات وقعت اخيرا في العاصمة . ونفذ حكم الاعدام باثنين من المناضلين وحكم على واحد بالسجن المؤبد ، وعلى اخر بالسجن لمدة عشر سنوات ، وذلك بعد ادانتهم بتهمة جرح افراد من الشرطة خلال محاولة مصادرة اسلحتهم . وقد طالت قبضة القمع الحديدية للسلطة عددا من الكتاب والشعراء